

الفصل الثاني

النزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن

قطع المفاوضات مع إنجلترا في سنة ١٩٤٧ - اللجوء إلى مجلس الأمن - الرأي العام المصري يدعو إلى وحدة الصف - المائدة المستديرة - الوزارة القومية - موقف الوفد - النظرة الحربية لأمر يتعلق بمصلحة البلاد العليا - الصكبر في إعادة الهيئة السياسية التي تتولى مفاوضة إنجلترا - مجلس جامعة الدول العربية يبحث الخلاف بين مصر وإنجلترا - طرح الأمر على مجلس الأمن - تشكيل وفد مصر من الأحرار المؤتلفة - النقراشي باشا في مجلس الأمن - فض الدورة البرلمانية بعد إقرار الميزانية وندروع توليد الكهرباء من حران أسوان - رئاستي لوفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة - الحكومة لا تمدد بأيّة بيانات عن موقفها تجاه المسائل المطروحة على الجمعية العامة - مجلس الأمن يؤجل مناقشة المسألة المصرية - موقف مصر وإنجلترا في المجلس - المجلس هيئة سياسية تتبع مصالح الدول - المجلس لا يتوصل إلى قرار والنزاع يبقى معلقاً أمامه - محاولة إقناع الولايات المتحدة بضرورة جلاء إنجلترا من مصر - إنجلترا تريد أن تدع مصر في بيضاء سياسية مجهولة .

أبلغني النقراشي (باشا) ، حوالي العشرين من شهر يناير سنة ١٩٤٧ ، أنه سيقطع المفاوضات التي كانت جارية بينه وبين السير رونالد كامبل ، سفير بريطانيا في مصر ، لإصرار حاكم السودان العام ، اللواء السير هدلستون باشا ، على إلغاء منصب قاضي قضاء السودان المصري ، وإبعاد الشيخ حسن مأمون الشاغل لهذا المنصب عن السودان ، مع تأييد الحكومة البريطانية له في هذا التصرف . وكان تعبير النقراشي (باشا) : « وأنا مالي ، أحمل تبعه إلغاء هذا المنصب وإخراج شاغله من السودان في عهدي ؟ ! . وإذ كنت أعلم أنه بذل جهوداً صادقة لصد حاكم السودان العام ، ولصد إنجلترا عن هذا التصرف الذي يرمي إلى تنفيذ السياسة البريطانية بفصل السودان عن مصر - فقد وافقته تمام الموافقة على قطع المفاوضة .

والواقع أنه لم يكن لإنجلترا ، والمفاوضات جارية بشأن السودان ، أن تتخذ خطوة كهذه الخطوة العملية بغير اتفاق مع مصر ، بل إن اتخاذها إياها ليعتبر تحدياً للمفاوض المصري ، يسوغ قطع المفاوضة تمام التسوية . وزاد في موافقتي له على اتخاذ هذه الخطوة أني لم أكن

مستريحاً إلى النص الذى قدمه دولته تعديلاً لبروتوكول السودان الوارد فى مشروع صدقى -
 بيثن . وقد أبديت للنقراشى (باشا) الأسباب التى تدعونى إلى عدم الاطمئنان لهذا النص ،
 فوافق من جانبه عليها وعلى الحل الذى اقترحته عليه لاتقاء ما قد يترتب على هذا النص من
 نتائج ضارة بمصر .

وأعلن النقراشى (باشا) موافقة مجلس الوزراء على قطع المفاوضات فى ٢٥ يناير ، وأبلغ
 ذلك إلى إنجلترا ، وأعلنه فى البرلمان المصرى ، كما أذاع أن الحكومة المصرية قررت الالتجاء
 إلى مجلس الأمن للاحتكام لديه ضد إنجلترا .

ترددت يومئذ فى صواب الاحتكام إلى مجلس الأمن ، وقلت إن الاحتكام إلى الجمعية
 العامة لهيئة الأمم المتحدة قد يكون خيراً لمصر ، خصوصاً بعد أن أصدرت هذه الجمعية
 قراراً بأنه لا يجوز أن يكون لدولة قوات عسكرية فى بلاد دولة أخرى بغير رضا هذه الدولة ،
 وبعد أن أعلنت إنجلترا تصميمها على الجلاء عن مصر . ثم حددت له موعداً سبتمبر سنة
 ١٩٤٩ .

وكان اعتراض النقراشى (باشا) على هذا الرأى الذى أبديته أن الجمعية العامة لا تجتمع
 إلا فى شهر سبتمبر ، وأن الرأى العام المصرى قد يفسر هذا القرار بأنه قصد إلى التسوية ،
 وكسب الوقت حتى تظل الوزارة فى الحكم أطول زمن ممكن .

وهذا اعتراض له من غير شك قيمته ، بالنسبة للرأى العام فى مصر ولما تكتبه الصحف .
 ولهذا عدت أفكر فى الأمر على أساس أنا يجب أن تتسلح فى ذهابنا إلى مجلس الأمن بما
 يقوى مركزنا ، فطلبت إلى النقراشى (باشا) ، قبل منتصف فبراير بأيام ، أن يدعو مجلس
 جامعة الدول العربية إلى اجتماع غير عادى ، للنظر فى موقف هذه الدول من الخلاف بين
 مصر وإنجلترا . وقد فهمت من جوابه أنه فكر فى الأمر ، ولكن غير تفكيرى . فقد ذكر أنه
 تحدث فيه إلى عبد الرحمن عزام (باشا) الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وأنه فهم من
 عزام (باشا) أن الدورة العادية لجامعة الدول العربية يمكن أن تكون فى أول مارس ، وأنه
 لذلك يؤثر الانتظار إلى أن تجتمع الدول العربية فى هذه الدورة العادية ، وأنه طلب إلى عزام
 (باشا) أن يحدد أول مارس موعداً لاجتماعها .

وكان رأى فى هذا يختلف ورأى دولته ، حتى لقد قلت له إنى أرى الصواب فى الدعوة
 لاجتماع الدول العربية اجتماعاً غير عادى ، تنوياً بأهمية الموضوع ، وإكباراً لما قد يترتب

على الخلاف بين مصر وإنجلترا من النتائج . لكنه أصر على رأيه . ولم تمض أيام بعد دعوة مجلس الجامعة للاجتماع أول مارس ، حتى تأجل الاجتماع إلى ١٧ مارس ، لأن العراق بها انتخابات في العاشر من مارس ، ولأنها طلبت لذلك تأجيل هذه الدورة العادية إلى السابع عشر منه .

كان الرأي العام المصرى متجهماً بقوة في هذه الفترة إلى ضرورة توحيد الجهود وضم الصفوف، لمواجهة إنجلترا كتلة واحدة . وكان زكى (باشا) العرابى بمكتبى فى مجلس الشيوخ ، يوماً من الأيام السابقة على منتصف فبراير ، وكنا نتحدث فيما يتحدث الناس فيه من ضرورة توحيد الكلمة . وكان يرى أن تصنى كل الخلافات بين الأحزاب جميعاً . فقلت له إن معالجة هذا الأمر فى الوقت الذى نحن فيه أمر غير مستطاع ، وقد يترتب عليه أن يزداد الخلاف تفاقماً وتزداد هوته اتساعاً ، وأن الخير فى أن يجتمع الكل لمعالجة الموقف الناشئ عن قطع المفاوضات واختلاف مصر وإنجلترا . فإذا تم اجتماعهم لهذا الغرض ، ووقفهم الله فيه ، تيسر بعد ذلك تسوية كثير من الخلافات ، وإيجاد جو جديد يتفق مع الحالة الجديدة التى تنشأ عن إنهاء الخلاف بين مصر وإنجلترا بالتحكيم أو بغير التحكيم .

ولم أشعر بأن على (باشا) العرابى قد رفض هذه الفكرة . فقد كان تعبيره أن الذى يهمه هو أن يجتمع رجال الأحزاب المصرية جميعاً حول مائدة مستديرة (Table ronde) ، وأن يفضوا ما يمكن فضه من أوجه الخلاف ، وأن يوحدوا كلمتهم فى موقف إنجلترا من مصر ، فتوحيد الكلمة أقوى ضمان لبلوغ الغاية ، وتحقيق الأهداف القومية المرجوة .

بعد هذه المحادثة بأيام قلائل ، مرى حسن بك يوسف وكيل الديوان الملكى - وكان قائماً يومئذ بأعمال رئيس الديوان - وذكرت له ما جرى بينى وبين على العرابى (باشا) ، فحبذ فكرة توحيد الكلمة واجتماع الأحزاب حول مائدة مستديرة ، وذكر أن هذا أمر يغتبطله جلالة الملك أشد اغتباط .

وفى ظهر الثلاثاء ٢٥ فبراير ، مر بمكتبى برياسة الشيوخ دولة حسين سرى (باشا) ، وتحدث إلى فيما يجب القيام به لتوحيد الكلمة ، وقال إنه وزملاءه الذين كانوا معنا فى هيئة المفاوضات يرون أن وحدة الأمة هى الضمان ، لا ضمان غيره ، لبلوغ مصر غاية ما ترجوه من أهدافها . وقال إنه يعتقد أنه إذا كان هناك من يستطيع أن يقوم بالسعى لهذه الوحدة بنجاح ، فهذا الشخص هو أنا بوصفى رئيس الشيوخ ، ولما بينى وبين الأحزاب المختلفة من حسن العلاقة ،

ولما بينى وبين زملائي في هيئة المفاوضات ، سواء منهم من وافقوني أو خالفوني في الرأي ، من مودة . وأجبتة بأنني على استعداد لأن أقوم بكل ما أستطيعه في هذا الأمر ، اقتناعاً مني بأن النجاح فيه يحقق للبلاد مصلحة كبرى .

وبينما أنا جالس في منصة الرئاسة في قاعة الجلسة ، في أثناء انعقادها في الساعة السادسة من اليوم نفسه ، صعد إلى سرى (باشا) ، وأخبرني أنه يريد أن يدلي إلى بحديث هام ، وطلب إلى أن أنتحي عن الرئاسة لأحد الوكيلين . فلما خرجت إلى ردهة المجلس . أخبرني أن لطفى باشا السيد يشاركه الرأي فيما كنا نتحدث فيه ظهراً ، ودعا لطفى (باشا) من قاعة الجلسة ، فتحدثنا برهة اتفقنا على أثرها أن نجتمع بمنزلي في الساعة السادسة بعد ظهر الخميس السابع والعشرين من فبراير ، وأن يكون معنا ، نحن الثلاثة ، على ماهر (باشا) وشريف صبرى باشا وواصف غالى باشا .

اجتمعنا في هذا الموعد ، لم يعتذر عنه إلا واصل غالى (باشا) لارتباطه بموعد سابق . فقال لطفى (باشا) إن تحقيق وحدة الأمة يقتضى تأليف وزارة قومية . قلت إن تأليف مثل هذه الوزارة حسن ، لكن تأليفها يحتاج أولاً إلى الاتفاق على برنامجها ، فنحن الآن في موقف يختلف عن الموقف الذى طلب فيه إلى شريف صبرى (باشا) أن يؤلف وزارة قومية في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر ، يومئذ كانت المفاوضات جارية ، وكان الخلاف بين المفاوضات المصريين على بعض نصوصها ، فالدعوة إلى تأليف وزارة قومية كان المقصود منه متابعة المفاوضات على الأسس المعروفة يومئذ ، مع تعديل ما يحتاج من النصوص إلى التعديل ، أما اليوم وقد قطعت المفاوضات وتقرر الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة ، فهل يكون الاحتكام إلى مجلس الأمن أو إلى الجمعية العمومية ؟ وهل يسبق هذا الاحتكام إعلان مصر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، كما يقترح بعضهم ، أو لا يسبقه ؟ وهل يحسن إذا تألفت وزارة قومية أن تعالج فتح باب المفاوضات مرة أخرى ؟ هذه كلها أمور يجب التفاهم عليها ، لتكون برنامجاً للوزارة القومية التى يرمى لطفى (باشا) السيد إلى تأليفها . هذا ومن الواجب البت فيما قيل ، أيام دعى شريف صبرى (باشا) لتأليف الوزارة ، من ضرورة حل مجلس النواب القائم . وهنا صرحت في غير موارد بأنني لا أوافق على هذا الحل قبل الانتهاء من المسألة السياسية ، سواء بالتحكيم أو بغير التحكيم ، لأن حل المجلس يخلق مشكلة جديدة ، ويؤدى إلى خلاف نحن في أشد الحاجة لإرجائه إلى ما بعد الفراغ من المسألة القومية وتحقيق أهداف البلاد .

وبعد مناقشة سألني علي (باشا) ماهر : إذا وصلنا إلى هذا الذي نطلبه في أمر البرنامج ، وفي بقاء البرلمان الحاضر إلى أن تحل المسألة القومية ، فماذا يكون التصرف لحل الموقف ؟ وأجبت صراحة : أنا إذن أدعو أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الوزراء ليستقبلوا ، وأشير على جلالة الملك بصفة كوني رئيساً لمجلس الشيوخ بتأليف وزارة قومية . وكان رد علي ماهر (باشا) علي ما قلت : لا يمكن أن يطلب إلى هيكل (باشا) أكثر من هذا .

تحدثنا بعد ذلك في الاتصال بمن يمثل الوفد فقلت : لقد كان بمكتبتي برياسة الشيوخ ظهر اليوم فؤاد (باشا) سراج الدين ، وقد فاتحته إجمالاً في الموضوع ، فاتفق معي علي أن يجيء إلى بعد غد السبت عقب انتهاء جلسة الشيوخ التي حددت لنظر معاهدة الطيران الدولي . ومتى جاء عندي تحدثت إليه فيما دار هنا بيننا . قال علي ماهر (باشا) : أود أن أحضر هذا الاجتماع . واتفقنا علي أن يحضر .

ظهر السبت ، وعلى أثر انتهاء جلسة الشيوخ بإقرار المعاهدة ، اجتمع بمكتبتي برياسة الشيوخ فؤاد (باشا) سراج الدين وعلي (باشا) ماهر ولطفى السيد (باشا) وواصف غالى (باشا) . ودار الحديث في الموضوع . وعرض فؤاد (باشا) نظرية الوفد في ضرورة حل مجلس النواب . وأجبت في صراحة : إنني مقتنع بأن حل مجلس النواب يعقد الموقف ، وفضلاً عن ذلك فإن أمر هذا الحل في يد جلالة الملك ، وإذا صح ما أفهمه ، فإن جلالته لا يرى حل المجلس إلا إذا حلت المسألة السياسية ، ليكون للبلاد رأيها عن بيئة في حل هذه المسألة السياسية ، أما حل المجلس اليوم ، فيفرض على البلاد مجلساً يقبل أى حل يتفق عليه كما حدث سنة ١٩٣٦ . وهذا ما لا تتحقق به مصلحة الوطن . وأضاف لطفى (باشا) السيد : إن كلام فؤاد (باشا) منطقي . لكننا نريد الممكن في حدود ما تتحقق به مصلحة البلاد . وليست السياسة منطقياً إذا لم يتفق هذا المنطق مع الممكن . ولذا فإنني أطمع في أن يقنع فؤاد (باشا) زملاءه في الوفد بما يقوله هيكل (باشا) .

وأضفت : ما الذي يخشاه الوفد من تنفيذ ما أطلبه ؟ أن ننجح معاً في تحقيق أهداف البلاد ، ثم لا يحل مجلس النواب ؟ أظن فؤاد (باشا) يوافقني علي أن ذلك إذا حدث يجعل البلاد كلها ضدنا وفي صف الوفد .

قال علي (باشا) ماهر : ما يقوله هيكل (باشا) صحيح تماماً ، ونحن إذا تعاوننا وجمعنا كلمة الأمة ، حققنا أهدافها قبل نهاية هذا العام في ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وأظن هذه الشهور ليست شيئاً بالقياس إلى النتيجة الوطنية التي نتوخاها من الاتفاق . كما أن عدم

اتفاقنا يزيد من عمر مجلس النواب الحاضر ولا يحقق غاية الوفد ، سواء من الناحية القومية أو من الناحية الحزبية .

بدا على فؤاد باشا أنه مقتنع ، أو يكاد يكون مقتنعاً ، بصواب ما سمع . على أنه لم يصرح بأكثر من أنه سيسافر إلى الأقصر ليعرض الأمر على النحاس باشا ، وحدد موعداً لسفره يوم الاثنين ٣ مارس بقطار الثامنة والنصف . ولذلك طلب إلى أن أقدم في أعمال الجلسة تقرير شركة شل ، فهو المقرر فيه .

حدثني على باشا ماهر يوم الأحد تليفونياً ، وقال لي إنه يخشى ألا يكون اقتناع فؤاد باشا سراج الدين كافياً وحده لتحقيق الغرض الذي نرمي إليه ، وإنه يريد أن يتصل معي بعلي باشا العرابي وصبري أبو علم باشا . وأجبتُه بأن أنسب وقت لهذا الاجتماع بعد جلسة غد الاثنين بمجلس الشيوخ . ولما انتهت الجلسة المذكورة اجتمعنا ومعنا لطفى السيد باشا وفؤاد باشا سراج الدين وعلى العرابي باشا وصبري أبو علم باشا . والظاهر أن فؤاد باشا قد اتصل بالنحاس باشا تليفونياً ، وتلقى منه تعليقات بأنه إذا لم يحل مجلس النواب فوراً فلا فائدة من الحديث في الاتفاق أو الوحدة القومية . لذا كانت المناقشات في هذا الاجتماع غيرها في اجتماع السبت . لم يتكلم فؤاد باشا سراج الدين ، واكتفى بالقول بأنه اتصل بالنحاس باشا ورأى بعد هذا الاتصال ألا فائدة من السفر . وتشبث على العرابي باشا بأن الوضع الدستوري السلم يقتضى إجراء انتخابات قبل كل شيء . وتمسك صبري باشا أبو علم بهذا الرأي وأيده بكل قوته . ولم ترحح الحجج ، التي كررتها أنا وعلى ماهر باشا ولطفى السيد باشا ، أحداً منهم عن موقفه . وفي آخر الاجتماع قال صبري باشا : نعم ! تريدون أن نكون معكم . فإذا تم حل المسألة السياسية بمجهودنا المشترك قلتم : إن بيننا وبينكم أربعة فبراير ، وتمسكتم بالنظام الحاضر ! وأجبتُه : أظن أن الموقف الحالي لا يجوز فيه مثل هذا الكلام ، فإننا إذا تعاوننا على حل المسألة السياسية ، ذهب ذلك بما كان في ٤ فبراير . وانصرفنا على غير نتيجة .

كانت الصحف تنشر في هذا الوقت ما أبدله من جهود في سبيل توحيد الكلمة وضم الصفوف . على أن جريدة الكتلة ، وهي جريدة مكرم عبيد باشا ، بدأت في الوقت نفسه حملة ضدى لا أساس لها إلا الطعن على والنيل منى لأننى رئيس لمجلس إدارة شركة نسيج الفيوم . ولست أدري : أكانت المساعي التي بذلتها في سبيل الوحدة هي الدافع إلى إثارة هذه الحملة ، حتى لا يقف الأمر عند رفض الوفد الاتفاق ، بل يتعذر كذلك تفاهم الأحرار

الدستوريين وجماعة مكرم عبيد ؟ والواقع أنني رأيت أن هذه الحملة توجب على الأضع يدى فى يد مكرم بأى حال من الأحوال .

فى هذا الوقت دعا عباس باشا أبو حسين فى مجلس الشيوخ للوحدة ، ووجه دعوة للعشاء بفندق هليوبوليس بالاس . وكان الشيوخ الوفديون من المدعوين إليها ، لكنهم اعتذروا عن عدم قبولها ، وأعلنوا عن ذلك فى الصحف . فكان ذلك مقنعاً بأن أى مجهود يبذل لهذا الغرض غير مؤد إلى نتيجة .

جاءنى بعد ذلك صالح باشا حرب بمجلس الشيوخ وقال لى : لقد تبين أن الوفديين لا يمكن أن يكونوا ضمن الوحدة ، فهل لا يحسن أن يتحد غير الوفديين مستقلين وحزبيين ؟ قلت له : لا مانع من ذلك ، وهم متفقون فعلاً . فسألنى رأى فى أن تعلن الحكومة أن مجلس النواب يحل بعد الفراغ من المسألة السياسية . وأجبتة : لقد كان هذا الإعلان سائغاً حين كان المطلوب اشتراك الوفد ، لأنه لم يدخل الانتخابات الأخيرة ، أما وقد رفض الوفد الاتفاق ، فمن إضعاف البرلمان والحكومة معاً إذاعة مثل هذا الإعلان الآن . فإذا انتهت المسألة السياسية بالفعل أمكن التفكير فى الأمر من جديد .

وبعد يومين نشر صالح باشا حرب خلاصة ما دار بينى وبينه ، وختمه بأننى رفضت حل مجلس النواب . ولم أجد محلاً للتصحيح . لكننى ، وقد رأيت نشر ما نشر من غير رجوع إلى ، أيقنت أنه رجل يريد الشهرة ، فلا يمكن التعويل أو الاعتماد عليه .

هذا وإننى لمندهش من رفض الوفد كل ما عرض عليه لمصلحة مصر . فقد عرض عليه تأليف وزارة قومية تتولى المسألة السياسية ، فأبى احتجاجاً بأنه غير ممثل فى مجلس النواب . وقد أصر على هذا الرأى مع ما ذكرته ، ووافقنى عليه على ماهر باشا ولطفى السيد باشا ، من أن هذه الوزارة القومية ستستقبل فى مجلس النواب الحاضر بالتصفيق . وكانت حجة صبرى باشا أبو علم فى الرفض أنهم يقون فى الوزارة القومية تحت رحمة الحزبين صاحبي الأغلبية فى مجلس النواب ، إن أرادوا التخلص منهم سهل اتخاذ قرار بعدم الثقة بالوزارة . عند ذلك عرضت أن تكون الوزارة القائمة وزارة إدارية ، وأن تتألف هيئة أو جهة قومية تتولى المسألة السياسية وحدها . وبذلك يسقط القول بتقديم هذه الهيئة إلى مجلس النواب . ومن اليسير اتخاذ الاحتياطات الدستورية لاستقلال هذه الهيئة ، وعدم قابليتها للحل ، لكيلا تتعرض لما تعرضت له هيئة المفاوضات . مع ذلك رفض هذا الاقتراح رفضاً تاماً .

بذلت كل هذه المجهودات فى سبيل الوحدة ، اقتناعاً منى بأن مصلحة الوطن

تقتضيا . وقوبلت هذه المجهودات بما قوبلت به من جانب الوفد ومن جانب مكرم عبيد باشا ، لاعتبارات حزبية لا يسفها إدراكي السياسى لمصلحة البلاد - وفي الوقت نفسه نظرت الوزارة القائمة ، ونظرت الأحزاب المؤلفة منها إلى هذه الجهود غير نظرة الاطمئنان . ولما كان الرأى العام يؤيدها ، لم يرد أحد أن يعترض على ما أقوم به منها . فلما رفض الوفد كل ما عرض عليه ، بدأ هؤلاء وأولئك من رجال الأحزاب التى تتألف منها الوزارة ينظرون مغتبطين إلى عدم نجاح هذا الجهد . وبدأ بعضهم ، ومنهم أحرار دستوريون ، يقولون إنى بالفت فيما بذلت من هذه الجهود . والواقع أننى قصدت منها إلى الغاية الإيجابية التى تترتب عليها : وهذه الغاية هى وحدة الأمة . وإن لم تتحقق هذه الغاية وعلم الرأى العام أن الوفد هو الذى أبأها ، كان فى ذلك تبريراً لمركز الحكومة فى انفرادها بالعمل . وهذا تصور لم يدر - فيما يخيل إلى - بخلد أحد من الوزراء ، كما غاب عن كثيرين من الأحرار الدستوريين والسعديين . على أننى لم آسف على ما بذلت من جهد لم يثمر ، لأننى مقتنع أن هذا الجهد كان له أثره فى توجيه الرأى العام وفى خلوده إلى السكينة بعد أن رأى أن الوفد هو الذى رفض كل ما عرض عليه .

ومهما يكن من شىء ، فقد كان لهذه الجهود أثر آخر ، إذ جعلت كل ما يحدث من الناحية الرسمية فى أمر المسألة السياسية بمعزل عنى ! لا أطلع عليه ، ولا يخبرنى أحد بشىء من أمره . صحيح أن النقراشى باشا حرص ، منذ اللحظة الأولى ، على أن يجعل هيئة المستشارين القانونيين - التى ألفها برياسة السنورى باشا وزير المعارف - مقطوعة الصلة بى . وكان ظريفاً حين ذكر لى ذلك بعد أيام من قطع المفاوضات ، إذ قال إنه رآنى أكبر من أن أشغل نفسى بهذا الأمر ، خصوصاً وأنه يريد إعادة تأليف الهيئة السياسية بعد أن حلت هيئة المفاوضات ، وأنى سأكون عضواً فى هذه الهيئة السياسية ، وأن نتائج أبحاث المستشارين ستعرض على هذه الهيئة . وكنت من يومئذ فى شك من إمكان جمع الهيئة السياسية مرة أخرى . لذلك ذكرت له بعد أيام أنه قد يكون من الخير صرف النظر عن هذه الفكرة ، لأن السعى إليها والفشل فى تحقيقها عملياً لهما أثر غير حسن بالنسبة للوزارة . وتمسك النقراشى باشا بتأليف الهيئة السياسية ، برغم تكرارى النصيحة له ألا يفعل . وظل مقتنعاً بهذه الفكرة حتى رد عنها رداً عنيفاً . فقد طلب إلى واصف غالى باشا أن يتقلد وزارة الخارجية فاعتذر ولم يقبل ، واتصل بشريف صبرى باشا وحسين سرى باشا ، فعلم منهما أنهما لا يقبلان إعادة الهيئة السياسية ، اكتفاء بوجودهما ووجود آخرين من أعضاء الهيئة السياسية فى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس

الشيوخ . وقد حاولت أنا ، بعد فشل مساعي النقراشى باشا في إعادة الهيئة السياسية ، أن أقوى لجنة الخارجية بالشيوخ ، بضم أعضاء الهيئة السياسية ، الذين لم يكونوا أعضاء فيها إلى عضويتها ، فهدد الأقدمون بالانسحاب منها إن أقر المجلس هذا الرأي، فرأيت من الخير أن يبقى الوضع في المجلس على حاله .

في هذه الأثناء ، وفي أثناء قيامى بالسعى لتوحيد الجهود ، بقي الجانب الرسمي من العمل السياسي بمعزل عني ، فلم يطلعني النقراشى باشا على شيء مما كان يحدث . وذكرت ذلك في اجتماع للوزراء الدستوريين بمنزلي عقد في شهر مارس ، فكانت نتيجة كلامي أن أرسل إلى النقراشى باشا مجموعة من البحوث التي قامت بها هيئة المستشارين ، اطلعت عليها فألفيتها بحثاً قانونية ، قل منها الجديد الذي لم يقف عليه مصرى مشغول بسياسة بلاده في السنوات الأخيرة .

كان موعد انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية في ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ يقترب . وكان طبيعياً أن يعرض الخلاف بين مصر وإنجلترا على الجامعة لتتخذ فيه قراراً . وكان ذلك واجباً بنوع خاص لأن سوريا ولبنان كانتا قد أظهرتا رسمياً ، بعد انقطاع المفاوضات المصرية البريطانية ، استعدادهما للوساطة بين الدولتين . وكان يقال إن المملكة العربية السعودية مستعدة هي الأخرى لبذل هذه الوساطة . وقد أطلعني النقراشى باشا على وثائق هذه الوساطة في النصف الأول من شهر فبراير ، وأخبرني أن الحكومة المصرية ليست مستعدة لقبول أية وساطة . وكان ذلك طبيعياً . فقد كان اتجاه الرأي العام المصرى إلى ضرورة الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة - سواء إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة - وكان هذا الاتجاه قوياً قوة تمنع أية وزارة من العود إلى المفاوضات لأى سبب من الأسباب . ولو كان هذا السبب هو الوساطة . ولعل ثمة سراً آخر دعا إلى رفض فكرة الوساطة أياً كانت ، مرجعه إلى موقف النقراشى باشا شخصياً من مشروع صدق - بيفن ، إذ كان قد قبله قبل توليه الوزارة . ثم إننا كنا مطمئنين إلى أن رفضنا وساطة سوريا ولبنان ، لن يسمح للدول العربية بالتخلي عن مناصرتنا والانحياز إلى جانب إنجلترا . فهذه الدول العربية تعلم ، على حد ما قلته لوزير لبنان يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٧ في الحفلة التي أقامها رئيس الوزراء بقصر الزعفران بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك فاروق - أقول إن الدول العربية تعلم أن عدم وقفها إلى جانب مصر في خلافها مع إنجلترا ، معناه صراحة القضاء على جامعة الدول العربية . أما ومصر هي الفقار لهذه الجامعة مادياً ومعنوياً ، وهذه الدول العربية تستفيد من قيام الجامعة أكثر مما تستفيد مصر - فمن غير الممكن أن

تتخلى عن مصر تخلياً ظاهراً - هذا إلى أن إنجلترا نفسها تريد بقاء هذه الجامعة العربية بعد أن رحبت بإنشائها ، واعتبرت وجودها من عناصر تأييد النظام الديمقراطي في الشرق الأوسط . وإذا قلت النظام الديمقراطي ، قلت في نفس الوقت القوى المناهضة لروسيا الشيوعية . لذلك كله لم يكن ثمة خوف من أن تتخلى هذه الدول عن تأييد مصر ، ولو تأييداً معنوياً ظاهراً . وهذا هو ما حدث .

تحدث إلى النقراشى باشا ، حين اجتمع مجلس جامعة الدول العربية يوم ١٧ مارس بأنه تلقى من محمود باشا حسن سفيرنا في واشنطن تقريراً جاء فيه ما ترجمته : « إن قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، وقد فرغ الآن من مسألة اليونان ، قد عاد يوجه اهتمامه إلى الخلاف بين مصر وبريطانيا . ولما كان القسم المذكور يرى أنه لا يزال في الإمكان معالجة هذا الخلاف ، فقد علمت أنه يعد مذكرة تتضمن النقاط الأربع التالية :

١ - الموقف السياسى فى مصر .

٢ - جلاء القوات البريطانية .

٣ - لجنة الدفاع المشترك .

٤ - السودان .

« أما فيما يتعلق بالموقف السياسى فى مصر . فوزارة الخارجية ترى دائماً أن الحالة الداخلية فى مصر وانعدام الاتفاق بين الأحزاب السياسية ، أمور ليس من شأنها تبديد السحب التى تغيم على الأفق السياسى المصرى ، أو تشجع بريطانيا العظمى على التقدم بخطوة فى طريق الاتفاق أو التساهل .

« أما فيما يتعلق بالجلاء . فالدوائر الرسمية ترى أن هذه المسألة لا يمكن أن تقوم عقبة فى سبيل الاتفاق .

« أما فيما يتعلق بالمسائل العسكرية المختلطة فإن المذكرة تعبر عن الاعتقاد بأن الاتفاق بشأنها يمكن قصره على الدول المتاخمة ، كما أن من الممكن تخفيض مدته . ورأى وزارة الخارجية هو أن مصر فى حالة الحرب ينبغى أن تقدم المعونة ولا تلتزم الحياد .

« أما فيما يتعلق بالسودان فى الإمكان إيفاد لجنة من الدول المحايدة إلى السودان لبحث حالته . وقد يوصى (قسم الشرق الأدنى) بتقرير فترة انتقال يكون فيها السودان غير خاضع لإشراف بريطانيا ومصر أو يكون موضوعاً تحت الوصاية .

لم يكن ثمت موضع لإبداء رأى فى هذا الذى بعث به سفيرنا فى واشنطن فهو لا يعدو

أن يكون معلومات للتوجيه . وهو بعد مما لا يجدى إبداء الرأى فيه . فاتفق الأحزاب في مصر أمر عاجلته فلم توفى مجهوداتى فيه ، وكانت موضع ظنة حتى من جانب الحزبين اللذين رأس أنا أحدهما . فلو أتى عدت إلى هذا الحديث لما أجدى العود إلا إثارة ظنون جديدة ، ، دون أن تؤدي هذه الإثارة إلى أية فائدة . أما الجلاء فمفهوم أنه لا يمكن أن يكون عقبة في طريق الاتفاق ، إذا أرادت أمريكا أن تتوسط ، وقبلت مصر وإنجلترا هذه الوساطة ، وأنا أعلم أن سياسة الوزارة المصرية متأثرة باتجاه الرأى العام في مصر ، مستقرة على الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة في مجلس الأمن أو الجمعية العامة . فالكلام في أمر اللجنة المشتركة أو في أمر السودان غير مجد نفعاً هو الآخر . لذلك شكرت النقراشى باشا على أنه أطلعنى على مذكرة محمود باشا حسن ، وردتها إليه قائلاً : فلننتظر ما يتمخض عنه اجتماع الدول العربية .

امتاز اجتماع مجلس الجامعة في هذه الدورة باتجاه خاص . فقد تعودنا في الاجتماعات السابقة أن تناقش المسائل بتفاصيلها . وأن نضع فيها القرار الذى تنتهى إليه المناقشات . كذلك فعلنا في مسألة سوريا ولبنان في الدورة الأولى . وكذلك فعلنا في مسألة فلسطين في الدورات المختلفة وفي الدورة الخاصة التى عقدت ببلودان . وكنا حين تنتهى المناقشة إلى قرار ، نعهد إلى شخص أو لجنة في صياغة القرار أو القرارات التى تنتهى إليها . أما في هذا الاجتماع فقد عهد إلى اللجنة السياسية ، التى تألفت في أول الدورة من وزراء الخارجية للدول المختلفة ، أن تجتمع وتناقش المسائل وتعرض على المجلس نتيجة مناقشاتها . وقد فعلوا ، وكانوا يجيئوننا بقرارات مكتوبة تعرض للموافقة عليها بعد مناقشتها . وقد فهمت أن النقراشى باشا تحدث إلى وزراء الخارجية في أدوار المفاوضات بين مصر وإنجلترا ، وعلم من سوريا ولبنان أنهما حين عرضا وساطتهما لم يدفعا أحدهما إلى هذه الوساطة ، وأنهما اقتنعا بأن الوساطة لا فائدة منها ، وأن الدول العربية اقترحت لذلك أن تصدر قراراً تؤيد به مطلبى مصر في الجلاء ووحدة وادى النيل . ولما لم يحضر النقراشى باشا للدفاع عن صيغة القرار ، فقد طلب بعض الحاضرين من أعضاء الوفد المصرى في المجلس إضافة كلمة (الدائمة) تصويراً لوحدة مصر والسودان ، فأضيفت بعد مناقشة قصيرة ، وإن تحملها شيء من العنف .

كان الناس في مصر يتوقعون أن تذهب مصر توتاً إلى مجلس الأمن بعد قرار جامعة الدول العربية . لكن النقراشى باشا رأى إرجاء هذا الأمر إلى ما بعد جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والإسكندرية والدلتا ، وكان محدداً لها يوم ٣١ مارس ، ثم رأى إرجاءه إلى ما بعد

الفراغ من مسألة فلسطين ، وقد عرضتها إنجلترا في أبريل على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة منعقدة بصفة استثنائية . فلما انعقدت الجمعية العامة وبحث الأمر ، تبين الناس في مصر أنها لا تنظره من ناحية الحق كما يرونه هم ، بل اتجهت فيه وجهة تحالف رأيهم ، فلم يبق لهم من الثقة بهذه الهيئة الدولية ما كان لهم من قبل . وبدأ بعضهم يسأل : ألم يكن خيراً لو أن المسألة المصرية عرضت على مجلس الأمن قبل أن تعرض مسألة العالم على الأمم العربية ؟ وكان من هؤلاء بعض الأحرار الدستوريين ، حتى لقد طلب إلى عبد السلام بك محمود أن أدعو الحزب ليستمع إلى رأيه في المسألة السياسية ، وفضلت أن أجمع عدداً محدوداً من زعماء الحزب دعاهم دسوق أباطة باشا إلى منزله ، فلما اجتمعوا ألقى عبد السلام بك ما رأى أن يسأل وزراء الحزب عنه .

وقد كانت طريقة العرض التي اختارها عبد السلام بك فيها معنى الاتهام ، فهو لم يقدر أن الخطوات التي سبقت كان الحزب على علم بمجملها ، وأنه لم يعترض عليها ، ولم يثر نائرة ضدها ، بل وضع نفسه موضع المستجوب المعارض للحكومة . عند ذلك ثار أحمد باشا عبد الغفار ثورة خرجت عن حدود المعقول ، وخيف منها عليه هو ، حتى لقد طلب بعضهم ماء يشربه عبد الغفار باشا خشية الهيجان الذي اندفع إليه ، والذي جعله في حال أشفقت وأشفق الحاضرون عليه منها . على أنني حاولت ، وحاول عبد المجيد إبراهيم باشا ، تهديئة الجو ، وبعث المعنى الحزبي فيه ، وأنا جئنا لتفاهم لا لتشاحن . ودارت مناقشة بعد ذلك تدخل فيها عبد الجليل أبو سمرة باشا فتحدث عن تأثير جمود الوزارة على الحالة الاقتصادية والحالة المالية . ولما ذكر عبد الغفار باشا أن الحكومة اتفقت مع الهند لاستيراد الكميات الكافية من الزكائب والأكياس لمحصول القطن هداً الجو تمام الهدوء ، وبدأ الأعضاء ينصرفون . وانتهى الاجتماع في جو لا أحسبه صفوفاً ، ولكنه خال من العنف الفظيع الذي ساد بدايته .

ولم أكن أستطيع أن أخذ في هذا الاجتماع موقفاً محدداً . فقد مر بي دسوق باشا أباطة مساء الأربعاء الذي سبق الاجتماع ، وأبلغني أن النقراشي باشا قرر السفر بنفسه على رأس الوفد الذاهب لعرض الخلاف المصرى الإنجليزي على هيئة مجلس الأمن ، وأنه يريد أن أصحبه ، وأنه يريد أن يعين وزيرى دولة ، وأنه يريد أن يتشاور في هذا كله ، ويدعوني للعشاء عنده بمنزله بمصر الجديدة مساء السبت .

صارحت دسوق باشا بأننى لا أسافر مع النقراشي باشا ، وأنه كان أولى له هو أن يقنع ،

رئيس الوزراء بذلك . والواقع أنني منذ قطع المفاوضات فكرت في احتمال دعوتي للسفر ، وفي احتمال دعوة غيرى ، وكنت مقتنعاً بأن النقراشى باشا شخصياً هو الذى يجب أن يسافر . فهو الذى كتب إلى إنجلترا في وزارته الأولى يطلب المفاوضة لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهو الذى تلقى جواب إنجلترا بقبول المفاوضة ، وهو الذى بدأ الخطوات التمهيدية لهذه المفاوضات . فلما خلفه صدق باشا في رئاسة الوزارة ، وتألقت هيئة المفاوضات وعدلت الوزارة - دخل إبراهيم باشا عبد الهادى نائب النقراشى باشا في رئاسة حزبه وزيراً للخارجية . وكان النقراشى باشا لا يأتى أن يسافر مع صدق باشا إلى لندن . فلما خالفت هيئة المفاوضة في سفره وسفري ، سافر عبد الهادى باشا بصفة كونه وزيراً للخارجية . ووافق النقراشى باشا على مشروع صدق - يبقن بعد عودة صدق باشا ، وكان إبراهيم باشا عبد الهادى يطلب إلى هيئة المفاوضة في اجتماعها الأخير ألا تثير شيئاً حول بروتوكول السودان . ولما أبدى الأحرار الدستوريون تحفظاتهم على مشروع صدق - يبقن ، طلب النقراشى باشا إلى أن أعتبرها رغبات ، فرفضت ، ثم أقيمت في ٥ ديسمبر خطابي عن مشروع المعاهدة ونصت فيه على التحفظات . واستقال صدق باشا في ٨ ديسمبر ، فألححت في أن ينص في خطاب تأليف الوزارة على تحفظات الأحرار الدستوريين ، فاشتملها الكتاب ، وأعلنت أنا أن الحزب متمسك بها إلى النهاية . وعاود النقراشى باشا المفاوضات ثم قطعها ، وقرر الالتجاء إلى مجلس الأمن وألف هيئة المستشارين وكان يجتمع معها . وهو الذى أعد كل شيء للاحتكام . فمن الطبيعي أن يكون هو الذى يتولى الأمر أمام مجلس الأمن لا يتولاه سواه .

وقد قيل إن الوزارة خاطبت واصف باشا غالى ليتولى هو رئاسة الهيئة التى تتولى الاحتكام . وقابلت واصف باشا وأطلعت على رأيه هذا ووافقنى عليه ، وعلمت من النقراشى باشا أن واصف باشا أبداه لجلالة الملك حين تشرف بمقابلته بعد حديثي معه بأيام .

لم يكن بد إذن من أن يسافر النقراشى باشا شخصياً لتولى المسألة أمام مجلس الأمن . ولم أكن أرى موجباً تقضى به مصلحة البلاد لأسافر أنا أو يسافر غيرى معه . فلما ذهبت إليه بمنزله تلبية لدعوته مساء السبت ١٧ مايو ، وأخبرنى بأن الرأى استقر على أن يسافر هو ، وطلب إلى أن أسافر معه - قلت له : لو أنني كنت الذى أتولى الأمر لما اصطحبت أحداً ، اللهم إلا مستشاراً أو اثنين من الذين تولوا دراسة المسألة في الأشهر الأربعة الأخيرة . فسفيرنا في الولايات المتحدة ، محمود باشا حسن ، هو ومحمود بك فوزى ، رجالان مشهود لهما بالكفاية ، وقد خبرتهما بنفسى في أثناء وجودى بنيويورك في انعقاد الجمعية العامة للأمم

المتحدة . لكن النقراشي باشا أخبرني أن لا غنى له عن السنهورى باشا وعن ممدوح بك رياض ، قلت إذن فليكن معه أيضاً رجلاً من الأحرار الدستوريين عضوين في الوفد ليكون ذلك مظهراً لتآزر الحزبين . وتردد هو في ذلك وأصررت أنا عليه . فلما حدثني في أمر سفرى شخصياً ، ذكرت له أن المتحدث أمام مجلس الأمن شخص واحد سيكون هو ، أى النقراشي باشا ، فإذا أنا ذهبت فسيكون دورى ثانوياً لا يستحق أن أسافر . وأنا أفيد في مصر أكثر من فائدتى إذا سافرت . فسيقوم المعارضون للوزارة بحملة عليها لأول وصوله إلى أمريكا . وأرأى أقدر على رد ما يعليه الغرض من هذه الحملة ، هذا إلى أنه إذا كان يرى الحديث معى عن السفر بعض ما تقضى به المجاملة ، فأمر الوطن ومصالحه أكبر من أن تراعى فيها المجاملة . وكانت حجته أنه بحاجة إلى رأى فيما قد يعترض به الإنجليز أو غيرهم عليه . قلت فمن معك قادرين على إمدادك بالرأى . قال قد يصيبني المرض فتنب عنى في الحديث . قلت قد يصيبنا المرض كلانا ، والذي ينوب عنا في الحديث يستطيع أن ينوب عنك إذا كنت وحيدك ، وبمقدرة أشهد أنا بها لمن رأيتهم في أمريكا ، أقصد محمود باشا حسن ومحمود بك فوزى .

تناولنا طعام العشاء بعد ذلك وانصرفت ، وأخبر النقراشي باشا وزراءه بما حدث ، وطلب إلى الوزراء الأحرار الدستوريين معاودة الحديث معى في ذلك فحدثني منهم أربعة : أحمد خشبة باشا ، ودسوق أباطة باشا ، وعبد المجيد إبراهيم صالح باشا ، واللواء أحمد عطية باشا ، واقتنعوا بوجاهة رأى في عدم السفر . وقد كان شعورى حين حديثهم معى في هذا الأمر أن النقراشي باشا طلب إليهم ما طلبه مجاملة لى ، وإن كان يعلم هو ويعلمون هم أنه طلب يتعذر قبوله .

تناول حديثى مع النقراشي باشا موعد سفره إلى أمريكا ، فأخبرني أنه حدد له ما بين ١٠ و ١٥ يونية ، أى بعد ثلاثة أسابيع إلى أربعة أسابيع من حديثنا هذا . وعرفت أن صيغة الطلب الذى يقدم إلى مجلس الأمن وضعت ، وعرض على النقراشي باشا أن أطلع عليها ثم تلاها على ، وأخبرته أنى أقرها مبدئياً ، ولكنى أحتاج إلى مراجعة لإبداء الرأى الأخير فيها ، ثم إنه أخبرني أن خطابه الذى يفتح به المناقشة أمام مجلس الأمن أعد كذلك ، وأنه يقع في خمسين صفحة ، ووعدتى بإرسال نسخة منه في الغد . فلما رأيت الجد في قوله أنه مسافر بين ١٠ و ١٥ يونية ، قلت له : لا يزال بيننا اليوم وبين سفرك ثلاثة أسابيع إلى أربعة . وهذه الفترة كافية لإتمام نظر الميزانية ، وبخاصة أن ما تم نظره منها بمجلس النواب

يجعل ما بقى قليلا . وأنا كفيل بأن يتم مجلس الشيوخ نظرها في هذه الأسابيع الباقية . لذلك أرى أن نفض الحكومة الدورة حتى لا تقدم استجابات ومناقشات في أثناء نظر المسألة أمام مجلس الأمن ، قد يسوء أثرها في الداخل أو في الخارج .

قلت هذا لأنني كنت أعلم أن الرأي منقسم في هذا الموضوع ، وأن ثمة اتجاهاً إلى استبقاء الدورة في أثناء وجود المتكلمين باسم مصر في نيويورك . وقد تردد النقراشي باشا حين عرضت عليه ما عرضت ، وانتهى بأن قال إنه سيفكر جديداً في الأمر . وقد كنت واثقاً من استطاعة مجلس الشيوخ أن يتم الميزانية قبل منتصف يونيو ، إذا صحت نية الحكومة على فض الدورة إثر إقرار قانون الميزانية .

بعث إلى النقراشي باشا غداً عشائنا معاً بالخطاب الذي يفتح به المناقشة في مجلس الأمن . وتلوته ، فإذا هو مناقشة قانونية دقيقة للمسألة المصرية من حيث وثائقها ، ولكنه خال كل الخلو من الإشارة إلى المفاوضات التي استغرقت سنة ١٩٤٦ كلها تقريباً . وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة صريحاً في أن مثل هذه المفاوضات تكون محل نظر مجلس الأمن فيحكم في أمرها حكماً سياسياً ، وأن المناقشات القانونية قد تقتضي عرض الأمر على محكمة العدل الدولية - فقد أدليت بهذه الملاحظة إلى النقراشي باشا . وقد أبدى أنه مقتنع بها ، وأن هيئة المستشارين ستعيد النظر في هذا الخطاب الافتتاحي .

في هذه الأثناء كانت لجنة فرعية من لجنة المالية بمجلس النواب تنظر في مشروع استنباط الكهرباء من خزان أسوان . وفي الاعتماد الذي طلبته الحكومة لهذا الغرض ، وقدره عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . وقد أسندت إلى الأستاذ عبد الرحمن الببلي رئاسة هذه اللجنة الفرعية . وأشيعت حول هذا الموضوع إشاعات كثيرة تتصل بمن لهم مصلحة في العطاءات المقدمة بشأنه إلى وزارة الأشغال . قيل إن عبود باشا ومعه عبد القوي باشا أحمد لهما مصلحة مع شركة بذاتها . وقيل إن ممدوح بك رياض ألف شركة باسم جاي إخوان رأس مالها ستة آلاف ريال ، أي ألف وخمسمائة جنيه ، تعمل لحساب بعض أصحاب العطاءات كذلك . وقيل غير هذا . وفي أثناء نظر الموضوع تقدمت شركة وستنج هاوس الأمريكية تقترح - ضمناً لسلامة خزان أسوان - شق قناة جانبية لاستنباط الكهرباء من طريقها . وتداول الناس الحديث في هذه الأمور وتناولتها الصحف ، فالتجه الرأي إلى تأجيل نظر هذا الموضوع إلى الدورة البرلمانية المقبلة ، فكان ذلك مما أكد لي القدرة على الانتهاء من نظر الميزانية وفض الدورة قبل ١٠ أو ١٥ يونيو . وإنما لذلك إذ دعانا أحمد عبد الغفار

(باشا) إلى تناول طعام العشاء عنده بالمعادي ، وهناك فهمت من رئيس الوزراء أنه حريص على أن يمر المشروع بمجلسي البرلمان قبل الانتهاء من الدورة وقبل سفره إلى أمريكا . وكان هذا المشروع قد أحيل في مجلس الشيوخ إلى لجنة الأشغال والمالية لدراسة تمهيدية . وكانت اللجنتان قد اختارتا من بينهما لجنة فرعية برئاسة محمد شفيق (باشا) وكيل المجلس ورئيس لجنة الأشغال ، وعضوية كل من طراف على (باشا) وعبد القوي أحمد (باشا) ومصطفى نصرت بك وكلهم مهندسون ، وفؤاد سراج الدين (باشا) وعبد السلام (بك) محمود وجلال فهم (باشا) والدكتور إبراهيم بيومي مدكور من غير المهندسين .

وكان مشروع الحكومة يرمي إلى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه في أسوان ، ومد خط كهربائي من أسوان إلى نجع حمادى لإنتاج سواد التروشوك هناك . وقد وضعت الحكومة للسداد سعراً رأى شفيق (باشا) من دراسته أنه غير مبنى على أساس سليم . وبعد مناقشة دارت بين لجنة الشيوخ الفرعية والحكومة ، عدلت الحكومة عن إنتاج التروشوك إلى إنتاج تترات النوشادر . وعدلت كذلك عن مد الخط الكهربائي من أسوان إلى نجع حمادى ، لأن تترات النوشادر يمكن إنتاجها عند أسوان .

استغرق بحث هذه اللجنة الفرعية جلسات طويلة كثيرة كانت الآراء تتأرجح فيها بين ناحية وأخرى ، ثم انتهت إلى ما طلبته الحكومة من اعتماد عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات لهذا الغرض . وقد تابعها المجلس من بعد على ما رأته ، كما أقر اعتماداً قيمته أربعة ملايين من الجنيهات لإنشاء مساكن للعمال بحى إمبابية .

لذلك تيسر التفكير في فض الدورة البرلمانية ، وكان المسئولون جميعاً قد اقتصروا بضرورة فضها قبل سفر وفد مصر إلى مجلس الأمن .

في هذه الأثناء خاطبني دسوقي باشا بأبازة في أمر سفرى إلى أمريكا رئيساً لوفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة . وقد آثرت الاعتذار أول الأمر ، وطلبت إليه أن يبلغ هذا الاعتذار إلى النقراشى (باشا) . فلما كنا يوم ٢٠ يولية ، ثانى أيام رمضان ، وكان ذلك ليلة اعترم النقراشى (باشا) وأصحابه السفر إلى نيويورك ، دعينا لتناول طعام الإفطار على المائدة الملكية بقصر عابدين . فلما اتعمنا الإفطار ، وكنا على أهبة الخروج ، قال النقراشى (باشا) : سترأس وفد مصر للأمم المتحدة فكررت له اعتذارى . فكان جوابه : لقد اتفقت مع رئيس الديوان ، ووافق جلاله الملك على هذا . فالأمر الآن بينك وبينه .

سافر النقراشى (باشا) وأصحابه قبيل الفجر من يوم ٢١ يولية مستقلين الطائرة إلى

نيويورك . وعدت أنا إلى بور فؤاد أفضى عطلة الصيف مع أبنائي على شاطئ البحر . وبعد أيام اتصل بي دسوقى (باشا) بأبازة تليفونياً ، وكان قد تولى منصب وزير الخارجية بالنيابة بعد سفر النقراشى (باشا) . وكان مما قاله : لقد طلب إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى أن أحبرك لترسل برقية إلى رئيس مجلس الأمن تأييداً للنقراشى (باشا) ومن معه .

عجبت لهذا القول ، وأجبت على الفور : وأية فائدة ترجى من هذا ؟ ! إننى رئيس حزب مشترك فى الوزارة ، ولى اثنان أعضاء فى وفد مصر لدى مجلس الأمن . فإرسال مثل هذه البرقية يعتبر مظاهرة جوفاء لا تليق برئيس حزب ولا برئيس مجلس الشيوخ . ولهذا لا أستطيع أن أتصور إرسال مثل هذه البرقية إلا إذا كان مقصوداً بها الاستهلاك المحلى . ومثل هذا الأمر لا يليق من جانبى ولا من جانب حزب الأحرار الدستوريين .

وألح دسوقى (باشا) إلحاحاً جعلنى أقول له : قل لإبراهيم (باشا) عبد الهادى يكتب التلغراف الذى يريد أن أرسله وأنا مستعد لإمضائه . أما من جانبى أنا ، فلا أفهم لهذا التلغراف معنى ، ولا أرى منه أية فائدة .

وخيل إلى ، بعد الحديث الشفوى الذى جرى بيننا فى هذا الأمر ، أنه اقتنع برأى ، وأنه يستطيع نقل هذا الاقتناع إلى رئيس الديوان . لكنه عاد فحدثنى غداة ذلك اليوم يخبرنى أنه أبلغ إبراهيم (باشا) حديثنا ، وما قلته من أننى مستعد لإمضاء أية برقية يكتبها إبراهيم (باشا) ، فكان جواب رئيس الديوان : يا أخى ! هيكل (باشا) أستاذنا فى الكتابة ، ويطلب منا مثل هذا الطلب ؟ !

مع ذلك بقيت على رأى من أن إرسال مثل هذه البرقية المطلوبة لا يليق ولا يفيد . على أنه ما كان أشد عجبى حين اطلعت فى الصحف بعد أيام من ذلك على برقية بالمعنى الذى طلب إلى أن أكتبه مرسله من حافظ (باشا) رمضان رئيس الحزب الوطنى إلى مجلس الأمن . عند ذلك أدركت أن المسألة دورية . وقدرت أننى إن صح أن أكتب لرئيس مجلس الأمن شيئاً ، فلن يكون بالمعنى المطلوب ، بل بمعنى يتفق وما يصح لمثلئ أن يكتبه .

عند ذلك كتبت البرقية بالنص الآتى ، وكتبها وأنا مقتنع بأنها لن تقدم ولن تؤخر عند مجلس الأمن كثيراً ولا قليلاً :

« تذكرون سعادتكم ، ويذكر زملائكم المحترمون أعضاء المجلس الموقر ، ما قيل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر أكتوبر الماضى من أن مجلس الأمن يميل دائماً فى كل نزاع يعرض عليه إلى حلول يطبعها التسوية . ولست أود أن يتكرر مثل هذا

القول في الجمعية العامة القادمة بالنسبة إلى الخلاف المصري الإنجليزي المعروض على مجلس الأمن ، خصوصاً وأن وجه الحق في هذا الخلاف واضح ظاهر .

« فالمبادئ والأغراض التي وقعت، عليها الدول في ميثاق الأمم المتحدة هي التي يطبقها المجلس ، ويخضع لها كل ما خالفها من اتفاقات سبقت الميثاق أو لحقته . وهذه المبادئ صريحة في ضرورة جلاء أية قوة أجنبية عن كل دولة عضو في الهيئة لا تريد بقاء هذه القوات في أرضها ، وأن يتم هذا الجلاء في أسرع وقت يمكن فنياً أن يتم فيه .

« وجلى في الخلاف بين مصر وإنجلترا أن هذا الجلاء يتناول مصر والسودان . فوحدة مصر والسودان ثابتة ، اعترفت بها إنجلترا في مكاتبات عدة آخرها مشروع المعاهدة الذي مهره وزير الخارجية البريطانية بالحروف الأولى من اسمه في العام الماضي ، والتصريحات التي أعلنها حاكم السودان العام البريطاني الجنسية بتعليقات من رئيس الحكومة البريطانية . فإذا جلت القوات البريطانية عن مصر والسودان وألف السودانيون حكومتهم الذاتية في وحدة مع مصر تحت التاج المصري ، ثم كان لهم رأى في علاقاتهم مع مصر ، فليس المرجع في تقدير هذا الرأى إلى إنجلترا ، ولا يجوز بحال أن ينص على إجراء خاص به في معاهدة ثنائية بينها وبين مصر . هذا مع العلم بأن سياسة مصر الثابتة هي أن تظل وحدة مصر والسادان قائمة على وجه الدوام برضى واختيار من شعب وادى النيل بأسره .

« فمصر إذ تعلن استعدادها للاضطلاع بالتبعات التي فرضها ميثاق الأمم المتحدة لصون السلام في العالم ، فهي واثقة بأن مجلسكم الموقر سيقدر مطالبها العادلة على وجه يطمئن له السلام العالمى ، ويستريح له الناس في ربوع الأرض جميعاً إلى أن هيئة الأمم المتحدة ستنهض بالمهمة التي فرض ميثاقها أن تنهض بها ، توطيداً للسلام والحرية والأمن في العالم كله .»

محمد حسين هيكل

رئيس مجلس الشيوخ

ورئيس الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية

وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

ورئيس وفد مصر للجمعية العامة الأخيرة للأمم المتحدة

ورئيس حزب الأحرار الدستوريين

١٩٤٧/٨/٣

وبعد أيام أعاد دسوقي (باشا) بوصف كونه وزيراً للخارجية بالنيابة محادثتي في أن أكون رئيس وفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وقال لي : إنه وخشبة (باشا) رئيس الوزراء بالنيابة ، وإبراهيم (باشا) عبد الهادي رئيس الديوان ، متفقون على هذا ، وأنى لا يجوز لي أن أتخلى عن القيام بهذا الواجب الوطنى . فقلت : فليكن ! لكن بيننا وبين انعقاد هيئة الأمم المتحدة في ١٦ سبتمبر المقبل أسابيع معدودة . وإذا أردنا أن نؤدى واجبنا على الوجه الأكمل ، وجب أن نبحث المسائل التى ستعرض على الهيئة فى الدورة المقبلة . فإن كان عزمكم قد صح على هذا ، فاستصدموا به قرار مجلس الوزراء وأبلغوني إياه ، حتى أخذ الأمانة وأقوم بالدراسة الواجبة ، مع العلم بأننى لا أستطيع السفر جواً هذا العام لأن أذنى متعبة ، وقد طلب إلى الطبيب أن أسافر بحراً إذا لم يكن من السفر بد .

كان هذا الحديث فى الأيام الأخيرة من يولية والأيام الأولى من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

ومضى على هذا الحديث أسبوع وأسابيع وثلاثة أسابيع اتصل بي دسوقي (باشا) فى أثنائها عدة مرات . وفى كل مرة كنت أسأله عما إذا كان قرار مجلس الوزراء بتأليف وفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة قد صدر ، فيذكر لى أن رئيس الوزراء بالنيابة يكرر كلما نهبه دسوقي (باشا) إلى ذلك كلمته المعروفة : إن الله مع الصابرين ! وفى إحدى المرات ذكر لى دسوقي (باشا) أنه تحدث إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادي فى الأمر ، فكانت إجابته كإجابة خشبة (باشا) بتعبير غير تعبيره ، وأن دسوقي (باشا) وجد فى هذه الإجابة ما يعذر خشبة (باشا) من تمهله . وضقت ذرعاً بالأمر فعدت إلى رأى الأول ، وقلت : إذن ، فأننا لا أسافر ولا رأس الوفد ، لأننى لا أريد أن أذهب من غير أن أدرس ما أنا ذاهب فيه ، ومن غير أن أعرف الاتجاه الذى تريده الحكومة المصرية فى المسائل المختلفة التى ستعرض على هيئة الأمم المتحدة .

فى غداة اليوم التالى أبلغنى دسوقي (باشا) أن الأمر انتهى وأن خشبة (باشا) قرر عرض الأمر فوراً على مجلس الوزراء ، وأن القرار سيصدر فى الغد ، وأن المستشارين الذين كانوا مع النقراشى (باشا) فى وفد مجلس الأمن سيكونون أعضاء أو مستشارين فى وفد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يضاف إليهم من أقترح أنا أسماءهم . وتمسكت أنا بأن الوقت أزف ، وأن من الخير أن يعهد برياسة الوفد إلى محمود (باشا) حسن سفيرنا فى أمريكا ، فهو رجل على خلق عظيم ، وكفاية ممتازة ، ومعرفة بالرجال الذين يمثلون الدول المختلفة أكثر من معرفتى بهم . لكن وزير الخارجية بالنيابة عاد فأصر ، وأبلغنى أن جلالة الملك

أحيط علماً بالأمر ، وأنتى حر فى اختيار زملائى إذا أنا رأيت الاستغناء عن أحد من الموجودين مثلاً بأمريكا . وإجابة لإلحاحه قبلت ، وطلبت إليه أن يرسل لى فى الغد بما عند وزارة الخارجية من أوراق خاصة بالأمم المتحدة فى اجتماعها المقبل . وبدأت آخذ أهبتى للسفر بحرّاً إلى نيويورك .

مضت بعد ذلك أيام لم تصلنى خلالها ورقة واحدة من وزارة الخارجية عن الأمم المتحدة . فاستخرت الله واعتمدت على ذاكرتى وعلى ما حدث فى العام الماضى ، وبدأت أكتب خطاب مصر فى المناقشة العامة ، اعتماداً على معلوماتى من غير رجوع إلى أية ورقة أو مذكرة . وفى الصباح من يوم ٢٥ أغسطس اتصل بى الأستاذ جورج حبيب السكرتير الفنى لرياسة مجلس الشيوخ ، والذى صحبنى العام الماضى إلى نيويورك وكان سيصحبنى هذا العام كذلك ، وقال لى إنه يريد أن يحضر إلى مع الأستاذ عبد المنعم مصطفى الموظف بوزارة الخارجية ، والمتتبع لمسألة فلسطين فى أدوارها المختلفة ، ليعرض على أطوار هذه المسألة ، وما قد يمكن إحضاره من أوراق خاصة بالاجتماع . واتفقنا على حضورهما إلى فى بور فؤاد صباح اليوم التالى . فلما حضرا عرض على الأستاذ عبد المنعم ما لديه من أوراق عن مسألة فلسطين وتقرير لجنة التقسيم ، وترك لى الأستاذ جورج حبيب تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة عن أعمال العام الماضى ، وجدول أعمال الاجتماع المقبل . فلما سألت الأستاذ عبد المنعم عن سياسة الحكومة فى المسائل المدرجة بجدول الأعمال ، أخبرنى أن الأمر متروك لتصرفى ، وأنتى سأجد أوراقاً أخرى تنتظرنى بوزارة الخارجية حين سفرى إلى القاهرة لأبرحها إلى الإسكندرية أستقل منها الباخرة فولكانيا الإيطالية التى انتهى الرأى إلى السفر عليها . وذهبت بعد ثلاثة أيام إلى القاهرة ، وحجزت غرفة على الباخرة ، ثم ذهبت إلى وزارة الخارجية أطلع على الأوراق ، فلم أجد بها ما يزيد على جدول الأعمال غير تقريرين صغيرين ، لا يزيدان على عشر صفحات ، عن أعمال لجتين من وفد مصر فى اجتماع العام الماضى . وقد وعدنى المسئولون بالوزارة أنهم سيجمعون لى الأوراق الباقية ويضعونها تحت تصرفى قبيل سفرى .

عدت إلى بور فؤاد بعد أن تحدد سفرى على فولكانيا يوم ٨ سبتمبر . واتفقت مع زوجى أن تصحبنى إلى القاهرة صباح السبت ٦ سبتمبر ، لتعد لى ما بقى من متاع أحتاج إليه فى أثناء إقامتى بأمريكا . ثم تصحبنى إلى الإسكندرية حتى تودعنى على الباخرة . لكنها مع الشيء الكثير من الأسف مرضت يوم الخميس . واستدعيت لها الطبيب صباح الجمعة

فأخبرني أن المرض لا تخشى عواقبه . ولكنها لا تستطيع تنفيذ ما اتفقنا عليه . وأخرت سفري حتى اطمأنتت عليها . وذهبت إلى القاهرة مساء السبت وإلى وزارة الخارجية صباح الأحد ، فلم أجد أن الأوراق أعدت . ووعدت بأنهم سيحضرونها إلى بمجلس الشيوخ مساء ذلك اليوم . وفي المساء جاءني أحد الموظفين ومعه ملف خفيف ، قال لي إنه يحتوي كل ما عندهم ، وإن تقرير السكرتير العام الذي أرسل إلى من قبل هو الوثيقة الهامة ، وإن توجيه وفد مصر في الجمعية العامة متروك لي .

سافرت صباح الاثنين ٨ سبتمبر إلى الإسكندرية ، وتناولت طعام الغداء بالشاطبي مع عدد كبير من الأصدقاء ورجال الحزب ووزرائه ، وقامت بنا الباخرة في الساعة الخامسة قاصدة بيريه باليونان ، فنبول بإيطاليا ، ومن هناك تنطلق مباشرة إلى نيويورك . ونظمت متاعى بغرفتي بالباخرة ، وعلوت سطحها أستنشق هواء البحر المنعش الرقيق . وهناك اتصل بي الأستاذ وحيد رأفت عضو الوفد المسافر هو وزوجته معى على الباخرة ، كما تعرّف إلى أشخاص آخرين من أجناس شتى أكثرهم نرح إلى أمريكا وتجنس في الولايات المتحدة بجنسية أهلها .

أصبحنا يوم ٩ سبتمبر ولا شيء يشغل بالي ما يشغله توقع ما سيكون الغد بمجلس الأمن . فقد تأجلت المسألة المصرية أمامه إلى ١٠ سبتمبر ، وكان مفروضاً أن تكون هذه هي الجلسة الأخيرة بعد أن تطورت المسألة في جلسات سابقة متعددة . وكان طبيعياً أن تكون هذه المسألة الشغل الشاغل لكل مصرى . فمذ بدأ نظرها اتخذت كل من مصر وإنجلترا موقف عداء بإزاء الأخرى ، فلم يكن منتظراً أن تكون كلمة المجلس كلمة توفيق بل كلمة فصل أشبه ما تكون بحكم القضاء .

كانت نظرية مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استفدت أغراضها ! فلم يبق موضع لبقائها ، وأنها فضلا عن ذلك عقدت تحت ضغط الإكراه ، فلم تكن مصر تامة الاختيار في توقيعها ، بل كانت بين أن توقيعها فتكسب خطوة متواضعة في طريق استقلالها ، وبين أن ترفض توقيعها فتبقى خاضعة لتدخل إنجلترا المتكرر في شؤونها الداخلية . هذا فضلا عن أن إنجلترا لم تكف منذ عقدت المعاهدة عن التدخل الذي بدا في أوضح صورته في حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، حين أحاطت القوات المسلحة والدبابات البريطانية قصر عابدين ، لنكره الملك فاروق على إسناد الوزارة لشخص بذاته . لهذا كله رأت مصر أن المعاهدة لا مبرر لبقائها من ناحية القانون . أما وميثاق الأمم المتحدة ينص على المساواة في السيادة ،

وعلى حق كل أمة في اختيار نظامها - فقد وجب أن تسحب القوات البريطانية من أرض مصر ومن أرض السودان فعلا ، وأن ينتهي الحكم القائم في السودان ، وألا يكون لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وجود دولي .

دافعت مصر عن هذه النظرية ، وأضافت لها سرد تاريخ الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، وكيف كان سبباً في تأخر الشعب المصري بما جرّ عليه من سياسة الضغط وحرمان المصريين من الحقوق الأولية التي يتمتع بها كل شعب مستقل . أما نظرية إنجلترا فكانت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة ، وأنها تتمسك بها إلى نهاية مدتها في سنة ١٩٥٦ ، لأنها عقدت بمحض اختيار من مصر بدليل واضح هو أن مصر رفضت توقيع معاهدات جرت بين الدولتين مفاوضات لعقدها ، وكان في مقدورها أن ترفض كذلك توقيع هذه المعاهدة ، وأنه مادامت مصر هي التي قبلت بقاء قوات بريطانية على أرضها ، فليس من حقها أن تعلن من جانبها وحدها إلغاء ما تعهدت به ، لأن الحياة الدولية قائمة على احترام المعاهدات . أما القول بأن إنجلترا تدخلت في شؤون مصر الداخلية ، فلا صحة له إلا في حادث سنة ١٩٤٢ ، وهو حادث دعت إليه ضرورات الحرب لأسباب أبدت إنجلترا استعدادها لعرضها على مجلس الأمن إذا أصرت مصر على اتهامها بالتدخل ، ومن ثم طلبت إنجلترا شطب هذا النزاع المصري البريطاني من جدول أعمال مجلس الأمن .

كان هذا موقف إنجلترا بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فما يتعلق بمصر ، أما موقفها في مسألة السودان فكان مختلفاً عن ذلك تمام الاختلاف . فقد ذهبت إلى أن وجهة نظرها لا تختلف مع وجهة النظر المصرية إلا في نقطة واحدة تراها هي جوهرية ، تلك أنها ترى أن يكون للسودان حق تقرير مصيره بعد بلوغه مرتبة الحكم الذاتي ، فإذا أراد الاندماج في مصر اندمج فيها ، وإذا أراد الاستقلال عن مصر استقل عنها ، وإذا أراد مع الاستقلال التعاقد مع مصر تعاقد معها . وما تراه مصر من أن تكون وحدة مصر والسودان دائمة على أساس أن السودان جزء من مصر ، لا سند له ، لا من حيث التاريخ ولا من حيث الجنس ، ورابطة النيل لا تزيد على ما بين دولتين تعيشان على شواطئ نهر واحد من منفعة مشتركة يمكن التعاقد عليها . ولهذا تؤيد إنجلترا حق السودان في تقرير مصيره ، بينما تنكر مصر عليه هذا الحق وتريد أن تستعمره على خلاف ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من حق كل أمة في تقرير مصيرها . وتمسكت إنجلترا بدفع أخير . ذلك أن النزاع بينها وبين مصر لا يمكن أن ينشأ عنه إخلال بالسلام العالمي على خلاف ما تدعيه مصر ، اللهم إلا إذا جاء هذا الإخلال من جانب

مصر نفسها . ومجلس الأمن ليس محكمة قضائية تفصل في صحة العقود الدولية ، وفيما إذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة أو غير قائمة ، بل هيئة سياسية مهمتها الأولى اتخاذ ما يراه من إجراء لصون السلم إذا كان السلم مهدداً . أما والسلم في مصر وفي الشرق الأوسط لا يهدده ما بين مصر وإنجلترا من خلاف ، فلا محل لبقاء هذا النزاع معلقاً أمام المجلس .

ما عسى أن يكون الحل الذي يقترحه مجلس الأمن لفض هذا النزاع ؟ المجلس هيئة سياسية لا ريب . وأعضاؤه يمثلون مصالح دولهم وسياساتها ، ويعنون في نفس الوقت بالسلم العالمي . والخلاف قائم بين الكتلة الغربية التي تتزعمها أمريكا ، وبين الكتلة الشرقية التي تتزعمها روسيا . وللدول الكبرى حق الفيتو . فالأمر إذن مرجعه إلى السياسة لا إلى العدل المجرد عن الهوى ، المستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإلى قواعد القانون الدولي كما يفسرها العلماء ، لا كما يفسرها الساسة كل في حدود هواه ومنفعته . لذا كان الموقف دقيقاً ، وكنا بمصر في شغل شاغل بما عسى يتمخض عنه هذا الموقف .

ولم تكن اتجاهات الدول الممثلة بالمجلس خافية على الحكومة المصرية قبل إبلاغها سكرتيرية الأمم المتحدة شكواها لعرضها على المجلس ، ولا بعد إبلاغها هذه الشكوى . فقد بعث إليها ممثلو مصر في الخارج يذكرون أن الجو غير ملائم لنظر هذا النزاع بين مصر وإنجلترا ، وأن التخاذل السياسي بين الدول الكبرى من شأنه أن يزيد الجو اضطراباً . وقد علمت أن ممثلنا في موسكو أشار على الحكومة المصرية بضرورة إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بإلغاء القانون الذي صدر باعتمادها ، حتى يكون النزاع قائماً على احترام أو عدم احترام هذه المعاهدة ، وحتى لا يقال إن بقاء هذا القانون يجعل مصر مرتبطة بالمعاهدة . وقد دارت هذه الفكرة عند غير واحد من الساسة المصريين ، حتى في أثناء قيام المفاوضات في عهد وزارة صدقي باشا ، حين كانت المفاوضات ترتطم بين حين وآخر بعقبات يحشى معها أن تنقطع . أفيرى مجلس الأمن وسيلة حاسمة لفض هذا النزاع بقبول ما طلبته مصر أو ما طلبته إنجلترا ؟ أم يلجأ إلى ما لجأ إليه أكثر الأحيان من وسائل التطويل والتأجيل علّ الزمن يجود بحل لا يجد المجلس إليه سبيلاً ؟

كان النقراشي (باشا) واقفاً على كل هذه الاعتبارات الخاصة بمجلس الأمن ، وبالتيارات التي تتجاذب الدول الممثلة فيه . لكنه كان يظهر اقتناعه بأنه لا يعتقد ، برغم كل اعتبار ، أن دولة ما تستطيع ألا تجيب طلبه الخاص بجلاء القوات البريطانية عن مصر على الأقل . وقد أخبرني مرة أنه ، في حديث جرى بينه وبين سفير الولايات المتحدة ،

قال للسفير . أريد أن أرى الدول التي تجرؤ على رفض طلب مصر انسحاب الجنود البريطانية من أرضها ! لكنه لم يكن يرى رأى القائلين بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها ، مخافة أن يجر ذلك إلى قرار من مجلس الأمن يلوم مصر على تصرفها . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تقتصر نصوصها على بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة ، بل تتناول تعهدات أخرى من جانب مصر ومن جانب إنجلترا فيما يسبق وقوع حرب . وما يكون على كل طرف من التزامات إذا وقعت الحرب بالفعل . وعلى هذا سافر إلى نيويورك مقدراً دقة الموقف ، قانعاً بكسب انسحاب الجنود البريطانية من أرض مصر ، وبالمفاوضة بعد ذلك إذا اقتضى الأمر المفاوضة .

كانت الخطوة الأولى التي خطاها مجلس الأمن بعد أن عرض الفريقان المتنازعان وجهة نظرهما ، أن تقدم اقتراح من ممثل البرازيل يعود مصر وإنجلترا إلى المفاوضة لحل النزاع القائم بينهما . وأعلن ممثل إنجلترا قبوله هذا الاقتراح . وكان طبيعياً أن يعلن هذا القبول . وقد صرح مستر بيثن وزير الخارجية البريطانية غير مرة بأن إنجلترا مستعدة لاستئناف المفاوضة مع مصر . وقد علمت بعد ذهابي إلى نيويورك بأن هذا الاقتراح كان مثار جدل بين أعضاء وفد مصر : أيقبلونه أم يرفضونه ؟ وقد تغلب القائلون بالرفض آخر الأمر ، بحجة أن قبول الاقتراح معناه أن مصر كانت مخطئة يوم قطعت المفاوضة ، مخطئة يوم رفضت أن تستجيب إلى طلب إنجلترا استئناف هذه المفاوضة ، مخطئة يوم لجأت إلى مجلس الأمن بحجة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ استنفدت أغراضها ، وأن بقاء القوات البريطانية في مصر حتى تحل معاهدة جديدة محل هذه المعاهدة يعرض السلام العالمي للخطر . لذلك أعلن النقراشي (باشا) في شدة رفض الاقتراح البرازيلي ، وأنه لن يعود إلى المفاوضة قبل جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

تقدم بعد ذلك اقتراح من المسيولوبيز مندوب كولومبيا في مجلس الأمن . والاقتراح الكولومبي يختلف عن الاقتراح البرازيلي في أن الأول كان يدعو إلى استئناف المفاوضة إطلاقاً . أما الاقتراح الكولومبي فكان يقترح إجراء المفاوضة بالنسبة للجلاء منفصلة عن المفاوضة في مسألة السودان . وقد رفض النقراشي (باشا) الاقتراح الكولومبي . كما رفض الاقتراح البرازيلي بنفس الشدة . وأظهر المندوب الكولومبي دهشته لهذا الرفض ، وأرسل الأستاذ محمود أبو الفتوح إلى جريدته « المصري » يفسر هذه الدهشة بأن الاقتراح الكولومبي كان متفقاً عليه بين ممدوح (بك) رياض عضو الوفد المصري والمسيولوبيز المندوب الكولومبي .

أنكر ممدوح (بك) هذا الاتفاق . و جرت تحقيقات بشأنه أمام النيابة قبض في أثنائها على أشقاء أبو الفتوح ، و رفعت بشأنها دعوى أمام محكمة الجنايات ، لا تزال منظورة وأنا أكتب هذه المذكرات (٩ مايو سنة ١٩٤٨) . وقد أخبرني غير واحد من مستشاري وفد مصر لدى مجلس الأمن ، الذين بقوا أعضاء أو مستشارين لوفد مصر لدى جمعية الأمم المتحدة ، أن ما رواه أبو الفتوح كان صحيحاً ، وأن ممدوح (بك) رياض اتفق ، بعلم من النقراشي (باشا) ، مع مندوب كولومبيا على مجمل الاقتراح ، وأنه قدم له مذكرة جعلها المسيو فرناندز سفير كولومبيا في واشنطن ، أساس الاقتراح الكولومبي حين حرره مع مسيو لوبيز . وقد أخبرني مسيو لوبيز نفسه أن النقراشي (باشا) تحدث إليه على انفراد في المسألة وطلب معاونته ، وأن رياض خاطب فرناندز وأعطاه المذكرة التي جعلت أساساً للاقتراح الكولومبي . وبهذا كانت دهشته يومئذ عظيمة حين رفض النقراشي (باشا) الاقتراح .

ما هو السر في هذا الرفض ؟ ثم ما هو السر مع ذلك في دفع لوبيز إلى تقديم اقتراحه ؟ أحسب من مجموع ما سمعته من مستشاري الوفد ومن غيرهم ممن لقيت بنيويورك ، أن الأمر يرجع إلى الموقف الذي وقفه النقراشي (باشا) من ناحية ، وسير الكسندر كادوجان من الناحية الأخرى ، حين مرافعاتهم الأولى ، كما يرجع إلى الجو الذي أحاط بالمسألة في نيويورك ، والجو الذي كان محيطاً بها في القاهرة وفي غيرها من مدن مصر وأريافها . لقد وقف ممثل مصر ويمثل إنجلترا أمام مجلس الأمن موقف خصومة عنيفة أدنى ما تكون إلى العداوة السافرة ، وقد هاجم النقراشي (باشا) الإنجليز مهاجمة قاسية لقي من أجلها إكباراً وتصفيقاً في الأوساط المصرية المختلفة . وكان ذلك يبلغ إليه يوماً بالتلغراف أو بالتليفون . لكنه رأى في نفس الوقت أن الجو المحيط به في ليك سكسس ليس جواً يدعو إلى أمل كبير ، بل لعله لم يكن يدعو إلى أمل أبداً . موقف دقيق يثير في النفس أشد الحيرة ! النقراشي (باشا) يعلن رفضه لكل مفاوضة قبل جلاء الجنود البريطانية جلاء تاماً ناجزاً عن مصر والسودان . أفيقبل النقراشي (باشا) أن يتفاوض قبل أن يتم هذا الجلاء ؟ وما بال مجلس الأمن لا يعين لجنة من قبله تبحث الأمر وتحدد موعد الجلاء ؟ ولكن ، إذا استبعد مجلس الأمن طلب مصر من جدول أعماله ، فماذا يكون الحال ؟ وهلا تكون عودة النقراشي إلى مصر بعد ذلك محفوفة بالخطر ، خطر الفشل في أمر يعتقد الشعب المصري أنه على حق كل الحق فيه ؟

كان هذا سبب الحيرة وسبب التردد . وكان من أعضاء الوفد ومستشاريه من يرون

أن قبول فكرة المفاوضة ، على أية صورة من الصور ، معناها الواضح التسليم بأن المسألة المصرية مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا ، وليست مسألة دولية يجب أن تحل على أية صورة عن طريق مجلس الأمن . وقد كان هذا العنصر يمثل اتجاه الرأي العام المصرى ، ويمثل فى نفس الوقت أغلبية فى هيئة الوفد . أما العنصر الذى كان يميل إلى التماس حل لا تتعرض معه مصر لشطب طلبها من جدول أعمال مجلس الأمن فكانوا أقلية ، وكانوا يخشون أن يتشبثوا برأيهم إلى الحد الذى يتشبث معه الآخرون برأيهم مخافة أن يقال إنهم ضعاف العزيمة . لهذا رفض النقراشى (باشا) الاقتراح الكولومبى الذى قدم بعد اتصالات متكررة بين النقراشى (باشا) ومسيو لوبيز وبين ممدوح (بك) رياض ومسيو فرناندز .

وخيراً فعل الذين تشبثوا بالرفض . وانتصرت نظريتهم . فهم قد بدءوا بموقف صريح أمام مجلس الأمن أساسه رفض المفاوضة قبل الجلاء ، فالعدول عن هذا الموقف كان يضعفهم ، حتى فى المفاوضة مع إنجلترا ، ويضعف الروح المعنوية فى مصر ، ويدعوها للاقتناع بأن مصير مصر المحتوم معلق بالمفاوضة . وهذا ما اقتنع به النقراشى (باشا) ، وبخاصة لأنه كان متفقاً مع اتجاه الرأي العام الذى سايره بحماسة منقطعة النظير فى حملاته العدائية على إنجلترا .

كان الاقتراح البرازيلى قد رفض لأنه لم يحصل إلا على ستة أصوات ، وقرارات مجلس الأمن يجب لصدورها أن يوافق عليها سبعة على الأقل من أعضاء المجلس . ولم يحصل الاقتراح الكولومبى على هذه الأصوات السبعة ، وكان مصيره الرفض كذلك . أفستبعد المسألة إذن من جدول الأعمال ؟ لم يكن ذلك رأى المندوب الروسى ، أندريه جروميكو ، وكان مسيو شيانج مندوب الصين لا يزال يعتقد أن فى مقدور مجلس الأمن أن يجد للمسألة حلاً مقبولاً . فهو يعتقد أن المشكلة الحقيقية بين مصر وإنجلترا سببها وجود القوات البريطانية فى مصر . فإذا انسحبت هذه القوات أمكن عود الدولتين للمفاوضة . لذلك اقترح أن تجرى مفاوضات حول مسألة الجلاء وتبلغ نتيجتها لمجلس الأمن قبل آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وكان مسيو شيانج يعتقد أن هذا الحل سيقبل من الطرفين ، لأن إنجلترا أعلنت استعدادها للجلاء عن مصر . وقد علمت حين وجودى بنيويورك أن مندوب الصين أقنع زملاءه أعضاء المجلس بهذا الحل وكان واثقاً من حصوله على الأصوات المطلوبة . لكنه ما لبث حين عرضه أن لقي معارضة من جانب مصر ومن جانب إنجلترا على سواء . فقد أعلن النقراشى (باشا) أنه لا يقبله ، وأنه لا يقبل شيئاً دون الجلاء فوراً . وأعلن مندوب إنجلترا

أنه لا يقبله لأن إنجلترا شرطت جلاءها باستبدال معاهدة جديدة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وعرضت على مصر عرضاً سخية لم تقبلها مصر . وكان موقف الأعضاء في مجلس الأمن عجيبياً . فهؤلاء الذين وافقوا مندوب الصين قبل الجلسة ، تسللوا لواداً ، لأنهم علموا أن إنجلترا تعتبر قبول هذا الحل عملاً غير ودي بالنسبة لها . وعلى ذلك رفض اقتراح الصين كذلك وانهى المجلس بأن قرر إبقاء النزاع البريطاني المصري معلقاً أمامه ، وللطرفين المتنازعين ولغيرهما من أعضاء المجلس أن يحركه من جديد .

كذلك أثبت مجلس الأمن مرة أخرى عجزه عن حل المنازعات الدولية حلاً سلمياً . وعاد النقراشي (باشا) إلى مصر فاستقبل فيها استقبالاً رسمياً حافلاً ، وأصدر جلاله الملك نطقه السامي بأن وزيره الأول أدى واجبه في خدمة بلاده على خير وجه ، وقام بما لم يقم به غيره من قبل .

وصلت أنا نيويورك بعد مغادرة النقراشي (باشا) إياها بيومين اثنين . وقضيت بها رئيساً لوفد مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ إلى يوم ٢٦ نوفمبر من السنة نفسها . ولا حاجة بي إلى تسجيل شيء عن هذه المهمة فقد سجلت ما أردت تسجيله عنها في التقرير الذي رفع عن أعمال الوفد الذي تشرفت برياسته في هذه المهمة^(١) . على أنني حريص أن أذكر أنني رأيت واجباً عليّ أن أحاول من جانبي أن ألتبس حلاً للنزاع المصري الإنجليزي . فاستمرار هذا النزاع له نتائجه بالنسبة لوطني ، وله نتائجه كذلك في السياسة الدولية . وهو بعد نزاع سهل فضه إذا حسنت النيات . كان ذلك تفكيرى . وكيف لا يحل وقد عرضت كل ظروفه عرضاً دولياً كاملاً على مجلس الأمن ، وقد أصبح أعضاء هذا المجلس ، وأصبحت الدول القديرة على التدخل فيه ملمة بكل أطرافه .

لقد كانت حجة إنجلترا أمام مجلس الأمن أنها تتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنها ، مع اعترافها بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، تحرص على أن يكون للسودانيين الحق ، متى بلغوا مرتبة الحكم الذاتي الكامل ، في تقرير مصيرهم ببقاء وحدتهم مع مصر أو انفصالهم عنها . وكانت حجة مصر أنها حريصة أولاً وقبل كل شيء على جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان . فإذا تم هذا الجلاء ، فلا مانع عندها من مفاوضة إنجلترا في تنظيم علاقات الدولتين في حدود المبادئ التي قررها ميثاق الأمم المتحدة . أما وقد رضيت إنجلترا أن تجلو قواتها من مصر فليتم هذا الجلاء ، ولتتمسك إنجلترا إن شاءت

(١) صدر هذا التقرير في كتاب بعنوان « مصر في هيئة الأمم المتحدة » .

بمعاهدة سنة ١٩٣٦ فلا قيمة لهذا التمسك في أيام السلم ، فإذا وقعت حرب كان للحرب ظروفها ، وكانت مصر بحاجة ، في أحوال العالم الحاضرة إلى الاستعانة بالدول الديمقراطية للتعاون معها في الدفاع عن السلام العالمي ، فلماذا لا تجلو إنجلترا عن مصر وتمسك ما شاءت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولمصر أن تقدر ، بعد هذا الجلاء ، ما يتحقق به مصلحتها ؟

أما مسألة السودان فلا محل للخلاف معها على ما للسودانيين وما ليس لهم من حق في تقرير مصيرهم ، بعد أن يتحقق لهم الحكم الداخلي . ذلك بأنه يوم يتحقق لهم هذا الحكم الداخلي ، لن تبقى إنجلترا ولن تبقى مصر في بلادهم ، بل يكونوا هم أصحاب الرأي مع مصر ، ولا يكون لإنجلترا يومئذ في الأمر شأن . ومصر حين تتمسك بالوحدة الدائمة مع السودان تتمسك بها سياسة لا مبدأ ، فهي ستعمل بكل وسائلها لبقاء هذه الوحدة في ظل السلم والطمأنينة الدولية .

أما والأمر على هذا النحو ، أفلا تستطيع أمريكا أن تبذل وساطتها لحل النزاع حلاً سلمياً يحفظ على الشرق الأوسط السلام والأمن ؟

فكرت في هذا ، ورأيت أن أسافر إلى واشنطن لأتحدث فيه مع رجال وزارة الخارجية الأمريكية ، وطلبت إلى وزيرنا أنيس (بك) عازر أن يرتب لي موعداً مع رجال الوزارة . وسافرت بالفعل وقابلتهم ، وتحدثت إليهم في الأمر ، فإذا هم يذكرون لي أن إنجلترا قد أعلنت أنها ستسحب قواتها من فلسطين ، فإذا انسحبت كذلك من مصر لم يبق لها مستقر على شواطئ البحر الأبيض المتوسط . فلما ذكرت لهم أن إنجلترا تملك مالطة وقبرص ، وأن ذلك يكفل لها مع جبل طارق التحكم في هذا البحر أبدوا أن الأمر يستحق البحث . ولما ذكرت لهم مسألة السودان ، وأن تمسك مصر بالوحدة سياسة تراها حيوية لها ، كما أن وحدة الولايات المتحدة حيوية ، وكما أن وحدة إنجلترا وأسكتلندا وبلاد الغال حيوية ، وأن هذه الوحدة وحدة سياسية أكثر منها وحدة مبدأ - قالوا مرة أخرى إن الأمر جدير بالبحث ، ولم يبد منهم استعداد صريح لشيء ، مما دلني على أن الخطة التي رسمتها إنجلترا بعد الذي حدث في مجلس الأمن كان مؤداها ألا تتدخل الولايات المتحدة في الأمر ، وأن الولايات المتحدة قبلت هذه الخطة .

ولما عدت من نيويورك إلى مصر ، انتهزت فرصة مروري بلندن لأتحدث في هذا الأمر . ذلك أنني ركبت الباخرة (كوين ماري) إلى سوث هامبتون . ومن هناك ذهبت إلى لندن أقضي بها ليلتين قبل أن أستقل الطائرة إلى القاهرة . فلما قابلت عبد الفتاح (باشا)

عمرو ، سفيرنا بلندن ، أفضيت إليه برأى فرحب به ، بعد أن أبدى لى ضيق صدره بما وصل إليه المركز من حرج ، برغم ما بذله من جهود لإقامة علاقات مصر وإنجلترا على أساس يعتبره صالحاً . ودعا إلى غداء فى اليوم التالى ، وكان وكيل وزارة الخارجية الدائم بين المدعويين فطرح له وجهة نظرى ، فكان جوابه : أنت تعلم أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين سيثير مشاكل لا يسهل التنبؤ بها ، فمن الخير أن ندع ما بين مصر وإنجلترا الآن حتى تنتهى مسألة فلسطين . وتبينت من هذا الرد مثلما تبينت من حديثى فى واشنطن . تبينت أن إنجلترا تريد أن تدع مصر فى ببداء سياسية مجهولة ، عليها تنتهى يوماً إلى اتفاق تحت ضغط الحوادث ، على نحو ما حدث فى سنة ١٩٣٦ .

ولعل مسألة إدارة السودان ، وما كان حادثاً بشأنها بين مصر وإنجلترا ، كان داخلاً فى نطاق هذه السياسة البريطانية .

وإدارة السودان . أو السودنة على ما كانوا يسمونها . فهى ، على ارتباطها الوثيق بالنزاع المصرى الإنجليزى . جديرة بشىء من التفصيل .